Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

لن نسمح بتحويل اليمن إلى منصة لتهديد الأمن الإقليمي والدولي: الحوثيون وحرب إيران واختبار الردع اليمني

تقدير شهري مركز لصنّاع القرار | مؤشرات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وحقوقية وإنسانية

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

تقرير إنذار مبكر يقرأ دلالات الأحداث لا تسلسلها الخبري

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

عناوين المركز

www.abaadstudies.org

abaadstudies@gmail.com

info@abaadstudies.org

abaadstudies@

التقرير صادر عن

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

المنهجية وآلية التحليل

يعتمد مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية على منهجية رصد وتحليل متعددة المراحل، تهدف إلى تحويل المواد الخام والأخبار والتقارير والبيانات المتفرقة إلى مؤشرات قابلة للفهم والقياس والتقدير، بما يساعد صُنّاع القرار والباحثين والجهات المعنية على قراءة التحولات الجارية في اليمن واستشراف اتجاهاتها المحتملة.

تقوم المنهجية على جمع المواد المرصودة من المصادر الإعلامية، والبيانات الرسمية، والتقارير المحلية والدولية، ومخرجات المنظمات، وما يتاح من مؤشرات ميدانية، ثم تصنيفها ضمن مسارات رئيسية تشمل: المؤشرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية، الحقوقية، والإنسانية.

بعد التصنيف، تُحلل المواد وفق أربعة مستويات رئيسية: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر. ولا يتعامل المرصد مع الأخبار بوصفها وقائع منفصلة، بل بوصفها إشارات قد تكشف عن اتجاهات أوسع، أو مخاطر صاعدة، أو فرص قابلة للاستثمار.

يستخدم المرصد أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في معالجة المعلومات الخام، وفرز المواد، واكتشاف الأنماط المتكررة، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية تساعد فريق التحليل على بناء تقدير موقف أكثر سرعة وتنظيمًا. ولا يُستخدم الذكاء الاصطناعي بديلًا عن التقدير البشري أو المسؤولية التحريرية، بل أداة مساعدة تخضع مخرجاتها للمراجعة البشرية والتحقق من الاتساق وإعادة الصياغة التحريرية وتقدير الدلالات السياسية والاستراتيجية قبل اعتماد النسخة النهائية.

ملاحظة تحريرية ثابتة

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم أرشيف خبري شهري أو إعادة سرد جميع الوقائع بحسب تسلسلها الزمني، بل إلى بناء قراءة تحليلية موجهة لصانع القرار. لذلك تُرتب القضايا بحسب مستوى التأثير والدلالة الاستراتيجية، لا بحسب تاريخ ورودها فقط.

وعليه، قد تُمنح بعض الأحداث المحدودة في حجمها الإخباري وزنًا تحليليًا أكبر إذا كانت متصلة بمستقبل الدولة، أو احتكار القوة، أو وحدة القرار الأمني، أو مسار التسوية، أو الوضع الحقوقي والإنساني.

الخلاصة التنفيذية

كشف رصد مارس 2026 عن انتقال الملف اليمني من مستوى التحذير السياسي إلى مستوى الخطر العملياتي المباشر. فقد تزامن تصاعد الحرب الإقليمية المرتبطة بإيران مع إعلان الحوثيين استعدادهم، ثم بدء مشاركتهم العسكرية إلى جانب طهران، بما جعل اليمن أكثر عرضة للتحول إلى منصة تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

العنوان المركزي للشهر هو تأكيد الحكومة اليمنية أنها لن تسمح باستخدام الأراضي اليمنية لتهديد الأمن الإقليمي والدولي. هذا الموقف لم يكن بيانًا سياسيًا معزولًا، بل جاء في سياق مؤشرات عسكرية وأمنية واقتصادية وإنسانية مترابطة: تهديد باب المندب، إطلاق صواريخ من اليمن، ضبط سفينة تهريب قادمة من إيران، رفع الجاهزية العسكرية، وتصاعد القلق الأممي من جر اليمن إلى الحرب الإقليمية.

سياسيًا، بدا أن الحكومة اليمنية تحاول بناء خطاب ردع دبلوماسي يقوم على ثلاث رسائل: إدانة الاعتداءات الإيرانية على دول المنطقة، رفض تحويل اليمن إلى منصة بالوكالة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التعامل مع الحوثيين بوصفهم أداة تهديد إقليمية لا مجرد طرف محلي في نزاع داخلي.

عسكريًا وأمنيًا، أصبحت الجبهة البحرية والحدود والسواحل ومأرب وصعدة وشبوة وحضرموت عناصر ضمن معادلة خطر واحدة. فإعلان الحوثيين المشاركة إلى جانب إيران، وتهديد باب المندب، ومحاولات الاغتيال، ورفع جاهزية الجيش الوطني، كلها مؤشرات على أن مارس كان شهر انتقال من خطاب التوتر إلى استعدادات ميدانية ذات احتمالات تصعيدية.

اقتصاديًا، بدا باب المندب بوصفه نقطة الضعف الأبرز في معادلة التجارة والطاقة، ليس لليمن وحده بل لمصر والمنطقة والتجارة الدولية. أما إنسانيًا وحقوقيًا، فقد تراكمت مؤشرات خطرة: مقتل صحفي، استمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين، تعثر ملف المختطفين، اتساع خطر المجاعة، وتسجيل عام 2025 كأكثر الأعوام دموية للمهاجرين في مسار البحر الأحمر.

مؤشر الخطر العام

مستوى الخطر العام في مارس: أحمر / حرج.

يرتفع المؤشر إلى المستوى الحرج لأن مصدر الخطر لم يعد داخليًا فقط، بل أصبح مركبًا من ثلاثة مستويات متداخلة: مستوى إقليمي مرتبط بالحرب الإيرانية وتداعياتها، مستوى بحري مرتبط بباب المندب والبحر الأحمر، ومستوى داخلي مرتبط بقدرة الحكومة اليمنية على فرض الردع وتوحيد الجاهزية العسكرية والأمنية.

المؤشر الأكثر حساسية هو إعلان الحوثيين بدء مشاركتهم العسكرية إلى جانب إيران، لأنه يحول اليمن من بلد متأثر بالتوتر الإقليمي إلى طرف مستخدم في المواجهة. وهذا التحول يرفع احتمالات الردود العسكرية الخارجية، ويزيد المخاطر على المدنيين والملاحة والتجارة والجهود السياسية.

الخطر الثاني يتمثل في باب المندب. فتهديد إيران بإغلاق المضيق عبر الحوثيين، وتأكيد مهمة أسبيدس أنها أمّنت مرور أكثر من 1660 سفينة تجارية، يوضحان أن البحر الأحمر أصبح ساحة اختبار دولية لقدرة المجتمع الدولي والدولة اليمنية على منع عسكرة الممرات البحرية.

الخطر الثالث داخلي: محاولات الاغتيال في مأرب وشبوة، ورفع الجاهزية العسكرية، واستمرار غياب جزء من القيادة خارج اليمن، كلها تعكس هشاشة في إدارة اللحظة الحرجة وتزيد الحاجة إلى مركز قرار موحد.

التحولات الرئيسية في مارس

أولًا، حدث تحول سياسي في خطاب الحكومة من التحذير إلى إعلان الالتزام باتخاذ إجراءات. فقد أكدت الحكومة أنها لن تسمح بتحويل اليمن إلى منصة لتهديد الأمن الإقليمي والدولي، وهو انتقال مهم من لغة الإدانة إلى لغة المسؤولية السيادية.

ثانيًا، حدث تحول إقليمي واضح مع تصاعد الاعتداءات الإيرانية على دول المنطقة، وتضامن القوى اليمنية مع السعودية والدول العربية، وتكرار الرسائل التي تربط الحوثيين بالمشروع الإيراني. وهذا يعني أن اليمن لم يعد يُقرأ فقط عبر مسار التسوية الداخلية، بل ضمن معادلة الردع الإقليمي.

ثالثًا، تحولت قضية البحر الأحمر وباب المندب إلى ملف اقتصادي وأمني عالمي. فتهديد المضيق لا يعني تعطيل الملاحة فقط، بل يعني تهديد التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد، ويجعل اليمن في قلب حسابات مصر والخليج وأوروبا والولايات المتحدة والصين.

رابعًا، تزايدت المؤشرات العسكرية المباشرة: إعلان الحوثيين المشاركة إلى جانب إيران، اعتراض صاروخ أطلق من اليمن باتجاه إسرائيل، ضبط سفينة تهريب إيرانية، توجيهات برفع الجاهزية، وتحركات في الجبهات. هذه المؤشرات تكشف بيئة قابلة للتصعيد السريع.

خامسًا، ظل الملف الإنساني والحقوقي في دائرة الخطر، مع استمرار احتجاز موظفين أمميين وعاملين إنسانيين، تعثر ملف الأسرى والمختطفين، مقتل صحفي، اتساع مخاطر المجاعة، وتفاقم مأساة المهاجرين في البحر الأحمر.

ماذا تعني مؤشرات مارس لصانع القرار؟

تعني مؤشرات مارس أن اليمن دخل مرحلة لا تكفي فيها بيانات الإدانة. المطلوب هو بناء منظومة ردع سياسية وأمنية وبحرية تربط بين حماية السيادة اليمنية، ومنع الحوثيين من استخدام البلاد كمنصة إيرانية، وضمان عدم ترك البحر الأحمر للترتيبات الدولية وحدها.

وتعني كذلك أن الحكومة اليمنية أمام فرصة لإعادة تعريف دورها دوليًا: ليست مجرد سلطة تطلب دعمًا، بل شريك ضروري في حماية الممرات البحرية ومنع تحويل اليمن إلى مصدر تهديد للمنطقة. غير أن هذه الفرصة مشروطة بامتلاك رؤية مؤسسية، وقدرات بحرية، وخطاب دبلوماسي موحد.

كما تكشف المؤشرات أن أي عملية سلام مع الحوثيين ستصبح أكثر تعقيدًا إذا استمر ربط قرارهم العسكري بطهران. فالسلام لا يمكن أن يُبنى مع طرف يحتفظ بحق استخدام اليمن في حرب إقليمية خارج حسابات اليمنيين.

أما داخليًا، فإن استمرار حوادث الاغتيال والرواتب المنقطعة في الجبهات وضعف انتظام القيادة داخل البلاد، كلها مؤشرات يجب عدم فصلها عن المعركة الإقليمية؛ لأن الردع الخارجي يحتاج جبهة داخلية أكثر تماسكًا.

المخاطر الصاعدة

- المخاطرة الأولى: تحول اليمن إلى منصة عسكرية في حرب إيران، عبر هجمات صاروخية أو بحرية أو تحشيد عسكري يخدم حسابات طهران.
- المخاطرة الثانية: إغلاق أو تهديد باب المندب، بما يرفع كلفة الملاحة والتأمين ويؤثر على اقتصاد مصر والخليج والتجارة الدولية.
- المخاطرة الثالثة: ردود عسكرية دولية أوسع على مواقع حوثية داخل اليمن، بما قد يفاقم الوضع الإنساني ويعيد توسيع دائرة الحرب.
- المخاطرة الرابعة: هشاشة الجبهة الداخلية، خصوصًا مع محاولات الاغتيال، وتراجع الرواتب، وتعدد مراكز القرار، وغياب بعض القيادات عن الداخل.
- المخاطرة الخامسة: تفاقم الوضع الإنساني، مع اتساع خطر المجاعة، وتعثر ملف المختطفين، واستمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين.

الفرص المتاحة

- الفرصة الأولى: تحويل الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر إلى دعم مباشر لقدرات الدولة اليمنية في خفر السواحل، والموانئ، والاستخبارات البحرية، والرقابة على التهريب.
- الفرصة الثانية: بناء تحالف دبلوماسي عربي ودولي حول مبدأ عدم استخدام اليمن منصة لتهديد الأمن الإقليمي والدولي.
- الفرصة الثالثة: استثمار ضبط سفينة التهريب الإيرانية في بناء ملف أدلة أوسع حول شبكات التسليح والتهريب التي تغذي الحوثيين.
- الفرصة الرابعة: تطوير التعاون الاقتصادي مع الصين في الطاقة والبنية التحتية، بشرط ربطه باستقرار الموانئ والممرات التجارية.
- الفرصة الخامسة: جعل ملف المختطفين والمحتجزين والعاملين الإنسانيين اختبارًا إنسانيًا لأي مسار تفاوضي قادم، وعدم تركه رهينة للتصعيد العسكري.

السيناريوهات المحتملة

- السيناريو الأول: تصعيد بحري محدود. الاحتمال: متوسط إلى مرتفع. يواصل الحوثيون التهديد أو تنفيذ هجمات محدودة في البحر الأحمر دعمًا لإيران، دون الوصول إلى إغلاق كامل لباب المندب. يرفع هذا السيناريو كلفة الملاحة ويزيد الضغط الدولي.
- السيناريو الثاني: ردع دولي أوسع. الاحتمال: متوسط. تؤدي مشاركة الحوثيين إلى ردود عسكرية أو استخبارية أوسع ضد قدراتهم، مع مخاطر على المدنيين والبنية التحتية والمساعدات الإنسانية.
- السيناريو الثالث: احتواء سياسي - أمني. الاحتمال: متوسط. تنجح الضغوط الأممية والإقليمية في إبقاء اليمن خارج التصعيد الكامل، مع استمرار حالة توتر منخفضة ومتقطعة في الجبهات والبحر الأحمر.
- السيناريو الرابع: اتساع هشاشة الداخل. الاحتمال: متوسط. تتزامن الضغوط الخارجية مع حوادث اغتيال، ضعف رواتب، وتباين مواقف داخل معسكر الشرعية، ما يقلل قدرة الحكومة على إدارة التصعيد بكفاءة.

مصفوفة الإنذار المبكر

المؤشر	مستوى الخطر	الاتجاه	الدلالة	الاستجابة المقترحة
مشاركة الحوثيين إلى جانب إيران	أحمر	صاعد	تحويل اليمن إلى منصة صراع إقليمي	ردع سياسي وأمني وبحري موثق
باب المندب والبحر الأحمر	أحمر	صاعد	تهديد التجارة والطاقة والملاحة الدولية	خلية يمنية لأمن البحر الأحمر
ضبط سفينة تهريب إيرانية	برتقالي	صاعد	دليل على استمرار شبكات الإمداد الحوثية	ملف دولي للتسليح والتهريب
الجاهزية العسكرية الحكومية	برتقالي	صاعد	استجابة مطلوبة لكنها تحتاج انتظامًا مؤسسيًا	توحيد القيادة ومعالجة الرواتب
المحتجزون والعاملون الإنسانيون	برتقالي	مستمر	ضغط حقوقي وإنساني على أي مسار سياسي	أولوية تفاوضية وحقوقية
المجاعة والهجرة	أحمر	صاعد	تداعيات إنسانية متفاقمة للتصعيد	تمويل إنساني وحماية طرق الهجرة

التوصيات لصنّاع القرار

- 1. إنشاء خلية يمنية عليا لأمن البحر الأحمر وباب المندب تضم الحكومة والجيش وخفر السواحل والاستخبارات والجهات الاقتصادية والدبلوماسية.
- 2. تحويل شعار عدم السماح باستخدام اليمن منصة للتهديد إلى خطة عملية تشمل الرصد، الردع، التوثيق، والتحرك الدبلوماسي.
- 3. بناء ملف دولي موثق حول علاقة الحوثيين بإيران، يشمل التهريب، الصواريخ، التمويل، والتهديدات البحرية.
- 4. رفع جاهزية الجبهة الداخلية عبر انتظام الرواتب، معالجة حوادث الاغتيال، وتوحيد القيادة العسكرية والأمنية في الداخل.
- 5. مطالبة الشركاء الدوليين بأن تكون حماية البحر الأحمر مرتبطة ببناء قدرات الدولة اليمنية، لا بإدارة دولية منفصلة للممرات البحرية.
- 6. إعطاء ملف المحتجزين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين أولوية تفاوضية، لأنه أصبح مؤشرًا على سلوك الحوثيين تجاه القانون الدولي.
- 7. ربط خطط التعافي الاقتصادي بأمن الموانئ والممرات البحرية، وبناء شراكات واقعية في الطاقة والبنية التحتية مع الشركاء الدوليين.

خلاصة تقدير الموقف

مارس 2026 هو شهر انتقال اليمن من خطر التوظيف السياسي إلى خطر الاستخدام العسكري المباشر في الصراع الإقليمي. فقد أعلن الحوثيون، بدرجات متفاوتة من التصريح والممارسة، دخولهم في معادلة الحرب إلى جانب إيران، بينما حاولت الحكومة اليمنية تأكيد مسؤوليتها السيادية في منع تحويل البلاد إلى منصة تهديد.

الخلاصة لصانع القرار: إذا لم تُبنَ قدرة يمنية مؤسسية لحماية البحر الأحمر، وتوحيد الجاهزية الداخلية، وتجفيف مسارات التهريب، وتحويل الدعم الدولي إلى قدرات دولة، فسيبقى اليمن معرضًا لأن يُستخدم من قبل الحوثيين وإيران كأداة ضغط، بينما تدفع الدولة والمجتمع تكلفة التصعيد.